

Distr.: General
8 August 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 95 من جدول الأعمال المؤقت *

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات
السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق
العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

220822 160822 22-12352 (A)



تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025

أولا - مقدمة

1 - قررت الجمعية العامة بموجب قرارها 240/75 أن ينعقد اعتباراً من عام 2021، في إطار السعي لضمان الطابع المتواصل والمستمر للعملية التفاوضية الديمقراطية والشاملة والشفافة بشأن أمن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحت رعاية الأمم المتحدة، فريق عامل جديد مفتوح العضوية معني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، يستند في عمله إلى توافق الآراء، ليواصل، على سبيل الأولوية، صقل قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول وطرق تنفيذها، ويقوم عند اللزوم بإدخال تغييرات عليها أو وضع قواعد سلوك إضافية؛ وينظر في مبادرات الدول الرامية إلى ضمان أمن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ ويقوم حواراً مؤسسياً منتظماً تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة واسعة من الدول؛ ويواصل، بغرض تعزيز الفهم المشترك، دراسة الأخطار القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات، إزاء جملة أمور منها أمن البيانات، ودراسة التدابير التعاونية الممكنة اتخاذها لمنع هذه الأخطار والتصدي لها، وكيفية انطباق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تدابير بناء الثقة وبناء القدرات؛ ويقدم تقارير مرحلية سنوية وتقارير نهائية عن نتائج عمله إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين، لاعتمادها بتوافق الآراء. وقررت الجمعية العامة أيضاً أن يعقد الفريق دورته التنظيمية في عام 2021 من أجل الاتفاق على ترتيباته التنظيمية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورات ومددها

2 - عقد الفريق العامل في مقر الأمم المتحدة دورته التنظيمية في 1 حزيران/يونيه 2021، ودورته الموضوعية الأولى في الفترة من 13 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، ودورته الموضوعية الثانية في الفترة من 28 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2022، ودورته الموضوعية الثالثة في الفترة من 25 إلى 29 تموز/يوليه 2022.

3 - وقّدم مكتب شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الدعم الفني للفريق العامل. وقّدمت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات خدمات الأمانة.

باء - الحضور

4 - ترد أسماء المشاركين في الدورات الموضوعية في الوثائق [A/AC.292/2021/INF/1](#) و [A/AC.292/2021/INF/1/Add.1](#) و [A/AC.292/2022/INF/1](#) و [A/AC.292/2022/INF/3](#).

جيم - أعضاء المكتب

5 - انتخب الفريق العامل بالتركية، في دورته التنظيمية المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2021، السيد برهان غفور (سنغافورة) رئيساً.

دال - إقرار جدول الأعمال

6 - أقرّ الفريق العامل، في الدورة نفسها، جدول الأعمال لجميع دوراته بصيغته الواردة في الوثيقة [A/AC.292/2021/1](#). وفيما يلي نص جدول الأعمال:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال.
- 3 - تنظيم الأعمال.
- 4 - تبادل عام للآراء.
- 5 - مناقشات بشأن المسائل الموضوعية الواردة في الفقرة 1 من قرار الجمعية العامة [240/75](#):
 - (أ) مواصلة صقل قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول وطرق تنفيذها، وإدخال تغييرات عليها أو وضع قواعد سلوك إضافية، عند اللزوم؛
 - (ب) النظر في مبادرات الدول الرامية إلى ضمان أمن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
 - (ج) إقامة حوار مؤسسي منتظم تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة واسعة من الدول؛
 - (د) مواصلة دراسة الأخطار القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات، بما يشمل أمورا منها أمن البيانات، والتدابير التعاونية الممكنة اتخاذها لمنع تلك الأخطار ومكافحتها، بغرض تعزيز الفهم المشترك؛
 - (هـ) كيفية انطباق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
 - (و) تدابير بناء الثقة؛
 - (ز) بناء القدرات.
- 6 - مسائل أخرى.
- 7 - اعتماد التقارير المرحلية السنوية.
- 8 - اعتماد التقرير النهائي.
- 7 - وقرّر الفريق العامل أيضا في الدورة نفسها أن يقوم بعمله وفقا للنظام الداخلي للجان الرئيسية للجمعية العامة، وأن يستند فيه إلى توافق الآراء وفقا لقرار الجمعية العامة [240/75](#). وعلى إثر اجتماعات تشاورية غير رسمية عقدها الرئيس بين الدورات، انققت الدول على طرائق مشاركة أصحاب المصلحة في الفريق العامل باتباع إجراء الموافقة الصامتة في 22 نيسان/أبريل 2022، واعتمدت رسميا هذه الطرائق في الجلسة الأولى من الدورة الموضوعية الثالثة للفريق العامل المعقودة في 25 تموز/يوليه 2022، وذلك على النحو التالي:

- تلتزم الدول الأعضاء في الفريق العامل بالعمل مع أصحاب المصلحة بطريقة منهجية ومستدامة وموضوعية.
- تُبلغ المنظمات غير الحكومية ذات الصلة التي تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا للقرار 31/1996 أمانة الفريق العامل باهتمامها بالمشاركة في عمل الفريق العامل.
- ينبغي أيضا للمنظمات غير الحكومية الأخرى المهتمة ذات الصلة بمجال عمل الفريق العامل وغرضه والمختصة فيهما أن تبلغ الأمانة باهتمامها بالمشاركة عن طريق تقديم معلومات عن غرض المنظمة وبرامجها وأنشطتها في المجالات ذات الصلة بمجال عمل الفريق العامل. وتدعى هذه المنظمات بناء على تلك المعلومات إلى المشاركة، على أساس عدم الاعتراض، بصفة مراقب في الدورات الرسمية للفريق العامل.
- يسمح لأصحاب المصلحة المعتمدين حضور الاجتماعات الرسمية للفريق العامل، والإدلاء ببيانات شفوية خلال جلسة مخصصة لأصحاب المصلحة، وتقديم مدخلات خطية لنشرها على الصفحة الشبكية للفريق العامل.
- تشجع الدول الأعضاء على استخدام آلية عدم الاعتراض بحصافة، مع مراعاة مبدأ استيعاب الجميع.
- في حالة وجود اعتراض على منظمة غير حكومية، تبلغ الدولة العضو المعترضة رئيس الفريق العامل باعتراضها وتوافيه، طوعا، بالاعتبارات العامة التي تستند إليها في اعتراضاتها. ويطلع الرئيس أي دولة عضو، بناء على طلبها، على أي معلومات يتلقاها.
- وينظم رئيس الفريق العامل اجتماعات تشاورية غير رسمية مع أصحاب المصلحة خلال فترات ما بين الدورات، استنادا إلى الممارسة التي اتبعتها الفريق العامل السابق.
- والفريق العامل عملية حكومية دولية يكون فيها التفاوض واتخاذ القرارات من الصلاحيات الحصرية للدول الأعضاء.
- ولا تنشئ طرائق هذا الفريق العامل، بأي حال من الأحوال، سابقة لأي عملية أخرى من عمليات الأمم المتحدة.

هاء - تنظيم الأعمال

- 8 - في الجلسات الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسابعة والتاسعة من الدورة الموضوعية الأولى، المعقودة في 13 و 14 و 15 و 16 و 17 كانون الأول/ديسمبر على التوالي 2021، نظر الفريق العامل في تنظيم أعماله على النحو الوارد في الوثيقة [A/AC.292/2021/2](#).
- 9 - وفي الجلستين الأولى والثانية من الدورة الموضوعية الثانية، المعقودتين في 28 آذار/مارس 2022، نظر الفريق العامل في تنظيم أعماله على النحو الوارد في الوثيقة [A/AC.292/2022/1](#).
- 10 - وفي الجلسة الأولى من الدورة الموضوعية الثالثة، المعقودة في 25 تموز/يوليه 2022، اتفق الفريق العامل على تنظيم أعماله على النحو الوارد في الوثيقة [A/AC.292/2022/2](#). ووافق أيضا على أن تشارك في الفريق المنظمات غير الحكومية المدرجة في القائمة الواردة في الوثيقة [A/AC.292/2022/INF.2](#).

واو - الوثائق

- 11 - يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بجميع الوثائق الرسمية وورقات العمل والورقات التقنية وغيرها من الوثائق المعروضة على الفريق العامل على الموقع الشبكي التالي المخصص لهذا الغرض: <https://meetings.unoda.org/meeting/owg-ict-2021>.

زاي - وقائع أعمال الفريق العامل

- 12 - نظر الفريق العامل، في دورته الموضوعية الأولى، في بنود جدول الأعمال 3 إلى 6 في جلساته العامة التسع.
- 13 - ونظر الفريق العامل، في دورته الموضوعية الثانية، في بنود جدول الأعمال 3 و 5 و 6 في جلساته العامة العشر.
- 14 - ونظر الفريق العامل، في دورته الموضوعية الثالثة، في بنود جدول الأعمال 3 و 5 إلى 7. وفي 27 تموز/يوليه 2022، عقدت خلال الجلسة السادسة من الدورة الموضوعية الثالثة جلسة مخصصة لأصحاب المصلحة، وفقا للطرائق المتفق عليها فيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة.
- 15 - وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 24 و 31 آذار/مارس 2022 و 21 تموز/يوليه 2022، أجرى الرئيس مناقشات تشاورية غير رسمية مع أصحاب المصلحة المهتمين، ومنهم مؤسسات الأعمال والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، للاستماع إلى آرائهم بشأن المواضيع قيد نظر الفريق العامل مفتوح العضوية، على النحو الوارد في ولاية الفريق العامل المحددة في قرار الجمعية العامة 240/75، وفي جدول أعمال الفريق العامل (A/AC.292/2021/1)، إلى جانب الأفكار العملية التي يمكن للفريق العامل أن ينظر فيها في المستقبل. وحضر المناقشات التشاورية أكثر من 150 منظمة وفردا، وشهدت تبادلا غنيا للآراء.

ثالثا - اعتماد التقرير

- 16 - نظر الفريق العامل، في دورته الموضوعية الثالثة، المعقودة في 29 تموز/يوليه 2022، في البند 7 من جدول الأعمال، المعنون "اعتماد التقارير المرحلية السنوية"، واعتمد مشروع تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية (A/AC.292/2022/L.1). وقرر أيضا أن يدرج في تقريره نتائج مناقشات الفريق العامل بشأن البند 5 من جدول الأعمال بصيغتها الواردة في الوثيقة A/AC.292/2022/CRP.1 (انظر المرفق).
- 17 - وستصدر خلاصة للبيانات الصادرة تعليلا للمواقف بوصفها الوثيقة A/AC.292/2022/INF/4.

المرفق *

تقرير مرحلي عن مناقشات الفريق العامل بشأن البند 5 من جدول الأعمال

ألف - مقدمة

1 - عُقدت الدورات الموضوعية الأولى والثانية والثالثة للفريق العامل مفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 في بيئة جيوسياسية مليئة بالتحديات، مع تزايد القلق إزاء الاستخدامات الخبيثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بصورة تستهدف البنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية. وفي هذه الدورات، أشارت الدول إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بتوافق الآراء والتي اتفقت فيها الدول على أن تسترشد في استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتقارير الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين⁽¹⁾. وفي هذا الصدد، أشارت الدول كذلك إلى المساهمات التي قدمها الفريق العامل المفتوح العضوية الأول، المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 27/73، والذي اختتم أعماله في عام 2021، من خلال تقريره النهائي المتفق عليه بتوافق الآراء، كما أحاطت علماً بموجز الرئيس وقائمة المقترحات غير الحصرية المرفقة بموجز الرئيس، وأشارت إلى المساهمات التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين السادس، المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 266/73، والذي اختتم أعماله في عام 2021، من خلال تقريره النهائي المتفق عليه بتوافق الآراء.

2 - وعلاوة على ذلك، أعادت الدول تأكيد مضمون تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لعام 2021 الذي تم الاتفاق عليه بتوافق الآراء⁽²⁾، والتقارير التي اتفقت عليها أفرقة الخبراء الحكوميين بتوافق الآراء لأعوام 2010 و 2013 و 2015 و 2021⁽³⁾. وأشارت الدول إلى أن تقارير هذه الأفرقة "أوصت بوضع 11 معياراً من المعايير الطوعية وغير الملزمة للسلوك المسؤول للدول وأقرت بأنه يمكن وضع معايير إضافية مع مرور الوقت"، وإلى أنه قد "أوصي باتخاذ تدابير محددة لبناء الثقة وبناء القدرات والتعاون"، وأعادت تأكيد هذه المواقف. وأشارت الدول أيضاً إلى أن "القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على صون السلام والأمن والاستقرار في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو يضطلع بدور أساسي في هذا الصدد"، وأعادت تأكيد هذا الموقف⁽⁴⁾. وتكوّن هذه العناصر إطاراً تراكمياً ومتطوراً⁽⁵⁾ للسلوك المسؤول للدول في استخدامها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهو ما يوفر أساساً يستند إليه الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي في عمله.

* يصدر دون تحرير رسمي.

(1) قرار الجمعية العامة 237/70 و 19/76.

(2) A/75/816.

(3) A/65/201 و A/68/98 و A/70/174 و A/76/135.

(4) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 7.

(5) تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2021، A/76/135، الفقرة 2، قرار الجمعية العامة 19/76 المتخذ بتوافق الآراء.

3 - وأشار الفريق العامل المفتوح العضوية إلى ولايته الواردة في قرار الجمعية العامة 240/75 على النحو التالي: "يستند في عمله إلى توافق الآراء، ليوصل، على سبيل الأولوية، صقل قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول وطرق تنفيذها، ويقوم عند اللزوم بإدخال تغييرات عليها أو وضع قواعد سلوك إضافية؛ وينظر في مبادرات الدول الرامية إلى ضمان أمن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ ويقوم حواراً مؤسسياً منتظماً تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة واسعة من الدول؛ ويواصل، بغرض تعزيز الفهم المشترك، دراسة الأخطار القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات، إزاء جملة أمور منها أمن البيانات، ودراسة التدابير التعاونية الممكنة اتخاذها لمنع هذه الأخطار والتصدي لها، وكيفية انطباق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تدابير بناء الثقة وبناء القدرات؛ ويقدم تقارير مرحلية سنوية وتقريراً نهائياً عن نتائج عمله إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين، لاعتمادها بتوافق الآراء". وفي هذا الصدد، أقر الفريق العامل المفتوح العضوية بأهمية التعامل مع ولايته بطريقة متوازنة، وبالحاجة إلى إيلاء الاهتمام الواجب لمواصلة العمل على تكوين نقاط فهم مشترك بين الدول بشأن أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة.

4 - والفريق العامل المفتوح العضوية ملتزم بإشراك أصحاب المصلحة بطريقة منهجية ومستدامة وموضوعية، وفقاً للطرائق المتفق عليها بموجب إجراء الموافقة الصامتة في 22 نيسان/أبريل 2022 والمعتمدة رسمياً في الاجتماع الأول للدورة الثالثة للفريق العامل المفتوح العضوية في 25 تموز/يوليه 2022، وتماشياً مع ولايته الواردة في قرار الجمعية العامة 240/75 للتفاعل، حسب الاقتضاء، مع الأطراف المهمة الأخرى، بما يشمل قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية.

5 - وسلّم الفريق العامل المفتوح العضوية بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تواصل الاضطلاع بدور هام في تنفيذ إطار السلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُرسي عمليات التبادل الإقليمية والأقاليمية، وعمليات التبادل بين المنظمات، سبلاً جديدة للتأزر والتعاون والتعلم المتبادل. وبما أنه ليست كل دولة بالضرورة عضواً في منظمة إقليمية، وبما أن المنظمات الإقليمية لا تركز كلّها على مسألة أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاحظ الفريق العامل المفتوح العضوية أن الجهود الإقليمية هي جهود مكملّة لعمله.

6 - ورحب الفريق العامل المفتوح العضوية بالمستوى الرفيع لمشاركة المندوبات في جلساته وبروز المنظورات الجنسانية في مناقشاته⁽⁶⁾. وشدد الفريق العامل على أهمية تضيق "الفجوة الرقمية بين الجنسين" وتعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومؤثرة وتوليها أدواراً قيادية في عمليات صنع القرار المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي.

7 - ومن منطلق الاعتراف بأن الفريق العامل المفتوح العضوية ما زال في المراحل الأولى من مداولاته، وأن المناقشات الموضوعية في إطار الفريق العامل ستستمر حتى انتهاء ولايته في عام 2025، فإن القصد من هذا التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق ليس أن يكون موجزاً شاملاً للمناقشات الجارية بين الدول، ولكنه يتوخّى توثيق التقدم الملموس المحرز في إطار الفريق العامل حتى الآن، مع التركيز على مقترحات الدول والخطوات التالية للفريق العامل، إلى جانب رسم خريطة طريق للمناقشات المركزة التي ستجرى بشأن

(6) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 12.

مواضيع محددة في إطار ولاية الفريق العامل. وسيقدّم هذا التقرير المرحلي إلى الجمعية العامة عملاً بولاية الفريق العامل الواردة في القرار 240/75.

باء - التهديدات القائمة والمحتملة

8 - في معرض الإشارة إلى التهديدات المحددة في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين لعام 2021، كرّرت الدول الإعراب عن قلقها المتنامي إزاء التزايد المستمر لكثافة التهديدات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، وإزاء ما شهدته هذه التهديدات من تطوّر كبير في ظل البيئة الجيوسياسية الصعبة الحالية.

9 - وأشارت الدول إلى أن عدداً من الدول يطور قدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض العسكرية. وأشارت أيضاً إلى أن احتمالات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النزاعات بين الدول في المستقبل آخذة في التزايد. واستمرار تزايد وقوع الحوادث التي تنطوي على استخدام خبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب جهات من الدول ومن غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون والجماعات الإجرامية، هو اتجاه مثير للقلق. وقد أثبتت بعض الجهات من غير الدول أنها تملك قدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت متاحة في السابق للدول فقط⁽⁷⁾.

10 - ومن الأمور التي أصبحت خطيرة بشكل متزايد النشاط الضار المستند إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والموجّه ضد البنية التحتية الحيوية التي تقدم الخدمات محلياً أو إقليمياً أو عالمياً. ومما يثير القلق بوجه خاص ذلك النشاط الخبيث لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الذي يؤثر على البنية التحتية الحيوية للمعلومات، والبنية التحتية التي تقدم الخدمات الأساسية للجمهور، والبنية التحتية التقنية الضرورية لضمان أن تكون الإنترنت وكيانات القطاع الصحي متاحة عموماً أو لضمان ألا يُمنسَ بسلامتها. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 مخاطر وعواقب الأنشطة الخبيثة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تسعى إلى استغلال مواطن الضعف في الأوقات التي تتعرض فيها مجتمعاتنا لضغوط هائلة⁽⁸⁾.

11 - وتؤدي التكنولوجيات الجديدة والناشئة حالياً إلى ازدياد حجم الفرص الإنمائية. ومع ذلك، فإن سماتها وخصائصها المتطورة باستمرار توسّع أيضاً المساحة المعرضة للهجوم، مما يخلق عناصر ناقلة للضرر ونقاط ضعف جديدة يمكن استغلالها في نشاط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخبيث⁽⁹⁾.

12 - وأشارت الدول أيضاً إلى أن أي استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الدول بطريقة لا تتفق مع التزاماتها بموجب الإطار الذي يشمل القواعد الطوعية والقانون الدولي وتدابير بناء الثقة، هو استخدام يقوض السلام والأمن الدوليين، والثقة والاستقرار بين الدول⁽¹⁰⁾.

(7) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 16.

(8) تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2021، A/76/135، الفقرة 10، وقرار الجمعية العامة 19/76 المتخذ بتوافق الآراء.

(9) تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2021، A/76/135، الفقرة 11، وقرار الجمعية العامة 19/76 المتخذ بتوافق الآراء.

(10) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 17.

13 - وأشارت الدول أيضا إلى ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن التهديدات القائمة والمحتملة، ونصّها كالآتي: "مواصلة دراسة الأخطار القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات، بما يشمل أموراً منها أمن البيانات، والتدابير التعاونية الممكنة اتخاذها لمنع تلك الأخطار ومكافحتها، بغرض تعزيز الفهم المشترك"⁽¹¹⁾.

الخطوات التالية الموصى بها

1 - تواصل الدول تبادل الآراء في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن ما ينطوي عليه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تهديدات قائمة ومحتملة للأمن مما قد يؤثر على السلام والأمن الدوليين، والتدابير التعاونية الممكنة اتخاذها للتصدي لهذه التهديدات، مع الالتزام في هذا الصدد باحترام وتنفيذ إطار السلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة تأكيد هذه الالتزام، وهو أمر ضروري للتصدي لما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تهديدات قائمة ومحتملة للأمن الدولي.

2 - تشارك الدول في مناقشات مركزة في الدورتين الرابعة والخامسة للفريق العامل المفتوح العضوية بشأن التهديدات القائمة والمحتملة المحددة في الفقرات 8 إلى 13.

جيم - قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول

14 - مع إعادة التأكيد على الإطار التراكمي والمتطور للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قدّمت الدول مقترحات ملموسة وعملية المنحى بشأن قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول. وفيما يلي قائمة غير حصرية بالمقترحات التي تحظى بمستويات مختلفة من الدعم من الدول والتي يمكن مواصلة بلورتها وتكتملها في الدورات المقبلة للفريق العامل المفتوح العضوية:

(أ) تنظر الدول في وضع إرشادات أو قوائم مرجعية إضافية بشأن تنفيذ المعايير، وبلورة الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في التقارير السابقة للفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين والبناء عليها، إلى جانب النظر في تبادل التعاريف الوطنية للمصطلحات التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساعدة على تكوين الفهم المشترك.

(ب) اقترحت الدول مواصلة تطوير معايير إضافية مع مرور الوقت، مشيرة إلى أن مواصلة وضع المعايير وتنفيذ المعايير القائمة هما عملاّن لا يلغي أحدهما الآخر، بل يمكن القيام بهما بشكل متواز⁽¹²⁾.

(ج) يمكن تعزيز التعاون والمساعدة لضمان سلامة سلسلة الإمداد ومنع استخدام الخصائص الوظيفية الضارة. ويمكن أن تشمل الخطوات المعقولة لتعزيز انفتاح سلسلة الإمداد وضمان سلامتها واستقرارها وأمنها ما يلي⁽¹³⁾:

'1' "وضع سياسات وبرامج للتشجيع بصورة موضوعية على اعتماد موردي وبائعي معدات ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للممارسات الجيدة من أجل بناء الثقة الدولية

(11) الفقرة 1 من منطوق قرار الجمعية العامة 240/75.

(12) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 29.

(13) تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2021، A/76/135، الفقرة 57، وقرار الجمعية العامة 19/76 المتخذ بتوافق الآراء.

في سلامة وأمن منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الجودة، وتشجيع الاختيار⁽¹⁴⁾.”

2’ “اتخاذ تدابير تعاونية من قبيل تبادل الممارسات الجيدة، على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، بشأن إدارة مخاطر سلسلة الإمداد؛ ووضع وتنفيذ قواعد ومعايير موحدة لأمن سلسلة الإمداد قابلة للتطبيق المشترك على الصعيد العالمي؛ ووضع نهج أخرى رامية إلى تقليص مواطن الضعف في سلسلة الإمداد⁽¹⁵⁾.”

(د) ويمكن للدول أن تنتظر طوعاً في إجراء دراسات استقصائية عن تنفيذها الوطني لقواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول أو الإبلاغ عن هذا التنفيذ، مستخدمةً، على أساس طوعي، السبل والأدوات القائمة، مثل تقرير الأمين العام عن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي⁽¹⁶⁾، فضلاً عن الدراسة الاستقصائية الوطنية للتنفيذ، على النحو الوارد في توصيات تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021⁽¹⁷⁾.

(هـ) فيما يتعلق بالنظر في المقترحات المقامة في إطار هذا الموضوع، أشارت الدول إلى التوصية الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021 بأن تحيط الدول علماً بقائمة المقترحات غير الحصرية المقدمة بشأن وضع قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول (المرفقة بموجز الرئيس في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021⁽¹⁸⁾) في المناقشات التي ستجرى مستقبلاً بشأن أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الأمم المتحدة⁽¹⁹⁾.

الخطوات التالية الموصى بها

1 - تواصل الدول تبادل الآراء في الفريق العامل المفتوح العضوية بهدف التوصل إلى نقاط فهم مشترك بشأن قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبشأن تيسير تنفيذها، بما في ذلك فيما يتعلق بأفضل الممارسات في هذا الصدد، ومناقشة المقترحات المدرجة في القائمة غير الحصرية الواردة في الفقرة 14 (هـ) أعلاه، في الدورتين الرابعة والخامسة للفريق العامل.

2 - الدول أو مجموعات الدول المهمة مدعوة للقيام، على أساس طوعي، بتقديم ورقات عمل للمساهمة في وضع التوجيهات والقوائم المرجعية، وبتبادل الآراء الوطنية بشأن المصطلحات التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب أدوات أخرى لمساعدة الدول على تكوين نقاط فهم مشترك بشأن قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

(14) تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2021، A/76/135، الفقرة 57 (ب)، وقرار الجمعية العامة 19/76 المتخذ بتوافق الآراء.

(15) تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2021، A/76/135، الفقرة 57 (د)، وقرار الجمعية العامة 19/76 المتخذ بتوافق الآراء.

(16) قرار الجمعية العامة 19/76، الفقرة 6 من المنطوق.

(17) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 65.

(18) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الثاني.

(19) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 33.

ولمساعدهتها على تيسير تنفيذها. ويمكن لورقات العمل هذه أن تيسر إجراء تبادل مركز للآراء في الفريق العامل المفتوح العضوية.

3 - تشجّع الدول على القيام، على أساس طوعي، بإجراء دراسة استقصائية و/أو الإبلاغ عن جهودها الوطنية الرامية إلى تنفيذ القواعد والمعايير والمبادئ، بما في ذلك من خلال تقرير الأمين العام عن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، إلى جانب الدراسة الاستقصائية الوطنية للتنفيذ.

دال - القانون الدولي

15 - مع إعادة التأكيد على الإطار التراكمي والمتطور للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قدّمت الدول مقترحات ملموسة وعملية المنحى بشأن القانون الدولي. وفيما يلي قائمة غير حصرية بالمقترحات التي تحظى بمستويات مختلفة من الدعم من الدول والتي يمكن مواصلة بلورتها وتكتملتها في الدورات المقبلة للفريق العامل المفتوح العضوية:

(أ) ويمكن للفريق العامل المفتوح العضوية أن يعقد مناقشات بشأن مواضيع محددة تتعلق بالقانون الدولي. وينبغي أن تركز هذه المناقشات على تحديد مناطق الالتقاء وتوافق الآراء. وتتضمن قائمة غير حصرية ومفتوحة بالمواضيع المقترحة من الدول لمواصلة مناقشتها تحت عنوان القانون الدولي ما يلي: كيفية انطباق القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومسألة السيادة؛ والتساوي في السيادة؛ ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وتسوية المنازعات بالطرق السلمية؛ ومسؤولية الدول وبذل العناية الواجبة؛ واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ ومسألة ما إذا كانت هناك ثغرات في نقاط الفهم المشترك بشأن كيفية انطباق القانون الدولي؛ والمقترحات الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021 وموجز الرئيس في حال الانطباق.

(ب) أحاط الفريق العامل المفتوح العضوية علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل لعام 2021 وفي تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2021، على التوالي، على النحو التالي:

1' "طوال عملية الفريق العامل المفتوح العضوية، شاركت الدول بصورة متسقة ونشطة، وأسفر ذلك عن تبادل جد غزير للآراء. ومن الجوانب القيمة التي يكتسبها هذا التبادل تقديم وجهات نظر متنوعة وأفكار جديدة ومقترحات هامة، حتى وإن لم تتفق بالضرورة جميع الدول بشأنها، بما في ذلك إمكانية وضع مزيد من الالتزامات الملزمة قانوناً. وترد وجهات النظر المتنوعة في الموجز المرفق الذي أعده الرئيس بشأن المناقشات ومقترحات الصياغات المحددة في إطار بند جدول الأعمال "القواعد والمعايير والمبادئ". وينبغي مواصلة النظر في وجهات النظر المذكورة في عمليات الأمم المتحدة المقبلة، بما في ذلك في الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 240/75⁽²⁰⁾؛

2' "لاحظ الفريق أن القانون الدولي الإنساني لا ينطبق إلا في حالات النزاع المسلح. وهو يذكر بالمبادئ القانونية الدولية الراسخة، بما فيها مبادئ الإنسانية والضرورة والتناسب والتمييز التي أشير إليها في تقرير عام 2015، حيثما انطبقت هذه المبادئ. وأقر الفريق

(20) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 80.

بالحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة بشأن كيف ومتى تنطبق هذه المبادئ على استخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وشدد على أن التذكير بهذه المبادئ لا يضيفي الشرعية على النزاع أو يشجعه بأي حال من الأحوال⁽²¹⁾.”

(ج) مع الإشارة إلى توصية الفريق العامل المفتوح العضوية السابق⁽²²⁾، يمكن للدول أن تواصل تبادل الآراء الوطنية، على أساس طوعي، بشأن كيفية انطباق القانون الدولي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مستخدمةً في ذلك، على أساس طوعي، السبل والأدوات القائمة.

(د) يمكن تعزيز جهود بناء القدرات في مجال القانون الدولي، ويمكن أن تشمل هذه الجهود حلقات عمل ودورات تدريبية، إلى جانب تبادل الآراء بشأن أفضل الممارسات على الصعد الدولي والإقليمي والإقليمي ودون الإقليمي، فضلاً عن الاستفادة من خبرات المنظمات الإقليمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

الخطوات التالية الموصى بها

- 1 - تواصل الدول تبادل الآراء في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن كيفية انطباق القانون الدولي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 2 - تشارك الدول في مناقشات مركزة بشأن مواضيع مندرجة في القائمة غير الحصرية الواردة في الفقرة 15 (أ) و (ب) أعلاه، فضلاً عن المقترحات الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021 وموجز الرئيس، حسب الانطباق، في الدورتين الرابعة والخامسة للفريق العامل.
- 3 - الدول مدعوة إلى مواصلة القيام طوعاً بتبادل آرائها ومواقفها الوطنية بشأن القانون الدولي وعلاقته باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال الآليات القائمة، مثل تقرير الأمين العام عن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، والدراسة الاستقصائية الوطنية للتنفيذ، وبوابة سياسات الفضاء الإلكتروني التابعة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

هاء - تدابير بناء الثقة

- 16 - مع إعادة التأكيد على الإطار التراكمي والمتطور للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قدّمت الدول مقترحات ملموسة وعملية المنحى بشأن تدابير بناء الثقة. وفيما يلي قائمة غير حصرية بالمقترحات التي تحظى بمستويات مختلفة من الدعم من الدول والتي يمكن مواصلة بلورتها وتكاملتها في الدورات المقبلة للفريق العامل المفتوح العضوية:

(أ) مع الإشارة إلى الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021 وتقارير فريق الخبراء الحكوميين التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء، ومع التسليم بالعمل الهام الذي قامت به المنظمات الإقليمية بشأن تدابير بناء الثقة، فضلاً عن المبادرات الإقليمية القائمة، لوضع أدلة لجهات الاتصال المعنية بأمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع التسليم كذلك بأنه ليست

(21) تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2021، A/76/135، الفقرة 71 (و)، وقرار الجمعية العامة 19/76 المتخذ بتوافق الآراء.

(22) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 38.

كل دولة بالضرورة عضوا في منظمة إقليمية أو في منظمة إقليمية تضطلع بهذا النوع من العمل، يمكن للفريق العامل المفتوح العضوية أن يوافق على إنشاء دليل عالمي حكومي دولي لنقاط الاتصال المعنية بأمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة من أجل تعزيز التفاعل والتعاون بين الدول، وذلك بالبناء على المبادرات الإقليمية القائمة.

(ب) يجوز للدول أن تقوم، على أساس طوعي، بتزويد جهات الاتصال على المستويين الدبلوماسي والتقني بالصلاحيات الوافية على الصعيد الوطني لضمان أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يمكن تفعيلها في الحالات التي تتطلب تحركا عاجلا. وقد ترغب الدول في أن تسمي للإدراج في الدليل العالمي نفس جهات الاتصال المدرجة في الدليل الإقليمي، حسب الانطباق، بحيث يمكن للدليل العالمي أن يبني على المبادرات الإقليمية القائمة وأن يؤدي وظيفة مكملتها.

(ج) مع الإشارة إلى توصية الفريق العامل المفتوح العضوية السابق، يوصى بأن تشارك الدول طوعا في تدابير تحقيق الشفافية عن طريق تبادل المعلومات والدروس المستفادة ذات الصلة، بالشكل الذي تختاره وفي المنتديات التي تختارها، حسب الاقتضاء⁽²³⁾.

(د) اقترح أن يكون من بين جوانب بناء الثقة التفاعل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأصحاب المصلحة المهتمين، بما في ذلك مؤسسات الأعمال والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، حسب الاقتضاء.

(هـ) واصلت الدول التأكيد على أن الفريق العامل المفتوح العضوية نفسه يقوم بدور تدبير من تدابير لبناء الثقة.

الخطوات التالية الموصى بها

- 1 - تواصل الدول تبادل الآراء في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن وضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إمكانية وضع تدابير إضافية لبناء الثقة.
- 2 - تتفق الدول على القيام، بناءً على العمل المنجز بالفعل على الصعيد الإقليمي، بوضع دليل عالمي حكومي دولي لجهات الاتصال. وفي الدورتين الرابعة والخامسة للفريق العامل المفتوح العضوية، تشارك الدول في مزيد من المناقشات المركزة بشأن وضع هذا الدليل، على أساس توافق الآراء، إلى جانب مشاركتها في مناقشات بشأن المبادرات المتعلقة بأنشطة بناء القدرات ذات الصلة، مع مراعاة أفضل الممارسات المتاحة، مثل التجارب الإقليمية ودون الإقليمية عند الاقتضاء.
- 3 - مطلوب من الأمانة العامة للأمم المتحدة التماس آراء الدول بشأن الدليل العالمي لجهات الاتصال، وهو ما قد يتضمن آراء بشأن تجاربها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وإعداد ورقة معلومات أساسية عن هذه الآراء بحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2023 للنظر فيها في الدورة الرابعة للفريق العامل المفتوح العضوية.
- 4 - مطلوب من رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية أن يعقد اجتماعا في فترة ما بين الدورات مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأصحاب المصلحة المهتمين، حسب الاقتضاء، بما في ذلك

(23) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 50.

مؤسسات الأعمال والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، في موعد أقصاه بداية الدورة الرابعة، لمناقشة المواضيع التي ربما تدعم وتعزز بناء الثقة.

5 - تشجّع الدول على أن مواصلة القيام، على أساس طوعي، بتبادل الورقات المفاهيمية والاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية، فضلا عن المعلومات المتعلقة بمؤسسات وهياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بالأمن الدولي، بما في ذلك من خلال تقرير الأمين العام عن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، إلى جانب بوابة سياسات الفضاء الإلكتروني التابعة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح حسب الاقتضاء.

واو - بناء القدرات

17 - مع إعادة التأكيد على الإطار التراكمي والمتطور للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قدّمت الدول مقترحات ملموسة وعملية المنحى بشأن جهود بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. وفيما يلي قائمة غير حصرية بالمقترحات التي تحظى بمستويات مختلفة من الدعم من الدول والتي يمكن مواصلة بلورتها وتكتملها في الدورات المقبلة للفريق العامل المفتوح العضوية:

(أ) يمكن للفريق العامل المفتوح العضوية أن يشجع على تعميم مبادئ بناء القدرات فيما يتعلق باستخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي على النحو المعتمد في تقرير الفريق العامل لعام 2021⁽²⁴⁾، فضلا عن تحسين إدماج جهود بناء القدرات في مجال أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وخلصت الدول إلى أن التهديدات قد يكون وقعها على الدول مختلفا وفقا لمستويات الرقمنة فيها، وقدراتها، وأمنها وقدرتها على الصمود في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبنيتها التحتية، وتنميتها.

(ب) وأشير أيضا إلى قيمة التعاون بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الجنوب والشمال، والتعاون الثلاثي، والتعاون المركز على الصعيد الإقليمي⁽²⁵⁾.

(ج) يمكن للفريق العامل المفتوح العضوية أن يساعد على تكوين فهم أفضل لاحتياجات الدول النامية بهدف تضيق الفجوة الرقمية من خلال القيام بجهود بناء قدرات مصممة لسياقات بعينها، وذلك من أجل العمل على ضمان أن يكون لدى جميع الدول القدرات اللازمة لاحترام وتنفيذ الإطار الأولي للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(د) من منطلق الاعتراف بالطائفة الواسعة من البرامج القائمة في هذا المجال، يمكن للفريق العامل المفتوح العضوية نفسه أن يقوم بدور المنبر لمواصلة تبادل الآراء والأفكار المتعلقة بجهود بناء القدرات بشأن أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أفضل السبل للاستفادة من المبادرات القائمة من أجل دعم الدول في تنمية القوة المؤسسية اللازمة لتنفيذ إطار السلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(24) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 56.

(25) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 57.

(هـ) من منطلق التسليم بالمبادرات القائمة لتمويل جهود بناء القدرات في مجال أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن للدول أيضا أن تنتظر في اتباع سبل إضافية للتمويل تستهدف تحديدا بناء القدرات في مجال أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال ما يمكن تحقيقه من تنسيق وتكامل مع البرامج والصناديق الإنمائية القائمة.

(و) يمكن للدول أن تواصل العمل على إذكاء الوعي بالأبعاد الجنسانية لأمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز بناء القدرات بشكل مراعى للاعتبارات الجنسانية على مستوى السياسات، وكذلك في اختيار المشاريع وتفعيلها.

(ز) أشارت الدول إلى الحاجة إلى نهج عملي المنحى وملموس في مجال بناء القدرات. وخلصت إلى أن هذه التدابير الملموسة يمكن أن تشمل تقديم الدعم على صعيد السياسات العامة وعلى الصعيد التقني، مثل وضع استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني، وتوفير سبل الوصول إلى التكنولوجيات ذات الصلة، ودعم أفرقة مواجهة الطوارئ الحاسوبية أو أفرقة الاستجابة لحوادث أمن الفضاء الإلكتروني، ووضع برامج تدريبية متخصصة ومناهج مصممة خصيصا، بما في ذلك برامج "تدريب المدربين" وإصدار شهادات مهنية. وتم الاعتراف بفوائد إنشاء منابر لتبادل المعلومات، بما في ذلك الممارسات القانونية والإدارية الجيدة، وكذلك بالمساهمات القيمة التي تقدمها الجهات الأخرى ذات الصلة صاحبة المصلحة لأنشطة بناء القدرات⁽²⁶⁾.

(ح) يمكن للدول أن تعزز التنسيق والتعاون بين الدول وأصحاب المصلحة المهتمين، بما في مؤسسات الأعمال والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. وأشارت الدول إلى أن أصحاب المصلحة يضطلعون بالفعل بدور هام من خلال الشراكات المقامة مع الدول لأغراض التدريب والبحث وتيسير الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية.

الخطوات التالية الموصى بها

- 1 - تواصل الدول تبادل الآراء في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن بناء القدرات في مجال أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 2 - تشارك الدول في مناقشات مركزة في الدورتين الرابعة والخامسة للفريق العامل المفتوح العضوية بشأن جملة أمور منها ما يلي: (أ) التمويل المخصص لجهود بناء القدرات في مجال أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال ما يمكن تحقيقه من تنسيق وتكامل مع البرامج والصناديق الإنمائية القائمة، (ب) تبادل الآراء والأفكار بشأن جهود بناء القدرات في مجال أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع الاستفادة من المبادرات القائمة، (ج) أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن موضوع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (د) الأبعاد الجنسانية لأمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن دعوة الخبراء إلى تقديم عروض بشأن هذه المواضيع لتيسير إجراء مزيد من المناقشات.
- 3 - تشجع الدول على القيام، على أساس طوعي، بإجراء مسوح لاحتياجاتها من القدرات، بما في ذلك من خلال الدراسة الاستقصائية الوطنية للتنفيذ أو غيرها من الأدوات.

(26) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 61.

4 - الدول القادرة على مواصلة دعم برامج بناء القدرات مدعوة إلى القيام بذلك، بما في ذلك بالتعاون عند الاقتضاء مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغير ذلك من أصحاب المصلحة المهتمين، بما في ذلك مؤسسات الأعمال والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية.

زاي - الحوار المؤسسي المنتظم

18 - مع إعادة التأكيد على الإطار التراكمي والمتطور للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قدّمت الدول مقترحات ملموسة وعملية المنحى بشأن الحوار المؤسسي المنتظم. وفيما يلي قائمة غير حصرية بالمقترحات التي تحظى بمستويات مختلفة من الدعم من الدول والتي يمكن مواصلة بلورتها وتكاملتها في الدورات المقبلة للفريق العامل المفتوح العضوية:

(أ) يمكن للفريق العامل المفتوح العضوية أن يؤدي دوراً في إنكاء الوعي وبناء الثقة وتعميق الفهم في المجالات التي لم يتكون فيها بعد فهم مشترك. وعلاوة على ذلك، ينبغي لكل فريق من الأفرقة العاملة المتعاقبة أن يبني تدريجياً على ما أنجزه الفريق السابق. وقد اعترفت الدول بالأهمية المحورية للفريق العامل المفتوح العضوية كآلية داخل الأمم المتحدة لإجراء حوار بشأن أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ب) أحاطت الدول علماً بمجموعة متنوعة من المقترحات الرامية إلى النهوض بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما من شأنه، في جملة أمور، أن يدعم قدرة الدول على تنفيذ الالتزامات في استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما برنامج العمل. وعند النظر في هذه المقترحات، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار شواغل جميع الدول ومصالحها من خلال مشاركة الدول على قدم المساواة في الأمم المتحدة. وأشار في هذا الصدد إلى أنه ينبغي مواصلة العمل على بلورة برنامج العمل، بما في ذلك في إطار عملية الفريق العامل المفتوح العضوية للفترة 2021-2025⁽²⁷⁾.

الخطوات التالية الموصى بها

1 - تواصل الدول تبادل الآراء في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن الحوار المؤسسي المنتظم وبشأن المقترحات المقدمة من الدول لتيسير الحوار المؤسسي المنتظم بشأن أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2 - تواصل الدول في الدورتين الرابعة والخامسة للفريق العامل المفتوح العضوية المشاركة في مناقشات مركزة في إطار الفريق العامل من أجل مزيد من بلورة برنامج العمل بغية إيجاد إمكانية لترسيخه كآلية للنهوض بالسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق جملة أمور منها دعم قدرات الدول على صعيد تنفيذ الالتزامات في إطار استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هاتين الدورتين، ستشارك الدول أيضاً في مناقشات مركزة بشأن العلاقة بين برنامج العمل والفريق العامل المفتوح العضوية، وبشأن نطاق برنامج العمل ومضمونه وهيكله.

3 - على الدول القادرة على إنشاء أو دعم برامج الرعاية وغيرها من الآليات لضمان المشاركة الواسعة في عمليات الأمم المتحدة أن تواصل النظر في القيام بذلك⁽²⁸⁾.

(27) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 77.

(28) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021، A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 79.